«المؤتمر الشعبي» مع قواعد اللعبة الجديدة

الموقف الاحتجاجي الذي عبرت به كتلة «المؤتمر الشعبي العام» بمجلس النواب قبل أيام بالانسحاب من الجلسة رفضا لآلية طرح القانون الخاص بالحصانة أوضح مراقبون بأنه يعكس قناعة جديدة لدى المؤتمر بأنه صار شريكا وليس لاعبا وحيدا أو متحكما بقواعد اللعبة، وان شرعية مجلس النواب حاليا إنما هي شرعية توافقية وليست شرعية أغلبية بكثرة المقاعد.

وقال الباحث السياسي عبدالقدوس علم الدين في ندوة الأسبوع الماضي إن ذلك يناقض ما يغمز به البعض من أن المؤتمر لم يع بعد طبيعة المرحلة وانه لا يزال يقف عند قاعدة الأغلبية النافذة.. مؤكدا في الوقت ذاته بأن «الانسحاب الذي استمر لدقائق لم يكن احتجاجا على ترشيح النائب عبدربه منصور هادي رئيسا توافقيا كما نشرت بعض المواقع الإخبارية للمشترك».

استعداداً لما هو آت

ذكرت مصادر مؤتمرية بأن المؤتمر الشعبي العام سيشهد خلال الأيام القليلة القادمة صدور قرارات ستتغير بموجبها العديد من القيادات العليا بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي ورؤساء دوائر اللجنة الدائمة وفروع المحافظات.

وتوقعت المصادر تعيين عبده الجندي المنضم مؤخرا إلى المؤتمر بعد استقالته من رئاسة الحزب الناصري الديمقراطي أمينا عاما مساعدا لقطاع الثقافة والإعلام، وتثبيت حافظ معياد رئيسا لدائرة الرقابة والتفتيش، إلى جانب تفريغ القيادات التي تتولى مناصب حكومية لعملها الرسمي وإيلاء أعمالها التنظيمية لقيادات بديلة من المؤتمر.

يأتي ذلك على ما يبدو تحركا في اتجاه إعادة تأهيل حزب المؤتمر الشعبي العام تماشيا مع متطلبات المرحلة الجديدة.

جماعة الحوثي تحضر لتكوين تحالف حزبي!

ظهور بعض التغييرات على الخارطة الحزبية من خلال الإعلان عن أحزاب جديدة ذات صبغة دينية وترتسم كما تذهب قراءات في ملامحها توجهات الجماعة الحوثية –حزب الأمة مثالا– هل يشرعن تكوين اعتقادا بأن ثمة مساعي للجماعة للظهور من خلال تكوينات حزبية مستحدثة؟.. أو كما تساءل محمد الغباري: هل هناك اتجاه حوثي لتكثيف الواجهات السياسية بدلا من تأطير نفسه في حزب سياسي واحد؟

ومن ثم تكوين تحالفا يضم هذه الأحزاب وربما أخرى قائمة أيضا يكون موازيا لتكتل المشترك في مسعى تقترب من خلاله إلى أهدافها غير المعلنة في التمدد والتنامي الذي بدأ يأخذ مساحة في مناطق مثل تعز وشبوة وعدن.

حزب «الأمة».. الجدل مستمر!

مؤخرا تم إشهار حزب «الأمة» إلا أن خلفية الإنشاء ومن يقف وراءه أثار عديداً من التساؤلات حول هوية هذا الحزب وتبعيته ومعتقده الفكري.. زاد من حدتها تقاطع ما يطرحه المراقبون مع إيضاحات أهل الحزب.

وفيما يذهب بعض المحللين إلى أن الحزب يمثل الجناح السياسي لجماعة «الحوثي» مستدلين على ذلك بمباركة عبد الملك الحوثي لمؤسسي الحزب وأعضاء اللجنة التحضيرية لإنشاء الحزب في رسالته التي ألقيت في حفل الإشهار، وأن هذا الإنشاء يأتي بعد وقت قصير من إعلان زعيم الحوثيين نيته تأسيس حزب سياسي.

يرى آخرون أن حزب «الأمة» إنما هو منشق عن حزب «الحق» باعتبار أن رئيس اللجنة التحضيرية للحزب هو رئيس مجلس شورى حزب الحق قبل استقالته.. ليغمز آخرون بذات الصلة بين الحزب الوليد وحزب الله وإيران، بل واتهامه بتلقي الدعم من طهران والتبعية لها وتنفيذ أجندتها.. مشيرين إلى أن شعار الحزب المعلن مشابه لذاك الملصق بالعلم الإيراني ، إضافة إلى اللون الأخضر المخيم على الشعار.

وسائل إعلامية ومواقع الكترونية ذهبت في حديثها عن حزب «الأمة» إلى التأكيد على أنه قادم من رحم «الحوثية» «من أجل إنشاء دولة شيعية تدين بالولاء لإيران».. واعتبر المحلل السياسي محمد الغابري إعلان هذا الحزب بأنه مؤشر على أن الحوثيين لا يرغبون في أن يكونوا حزبا سياسيا وإنما أن يظلوا منظمة مسلحة.

وإلى ذلك لم يشفع للحزب الوليد ما أورده محمد مفتاح رئيس اللجنة التحضيرية في كلمة اللجنة من إيضاحات نفى فيها أن يكون الحزب تابعاً لأي جهة داخلية وخارجية أو أنه منشقا عن حزب الحق.. مؤكدا أن فكرة الحزب ليس قادما من الخارج وأنه كيان سياسي يمني شعبي النشأة، مؤسسي البنية يحمل مشروعا وطنيا ويسعى إلى استقلالية القرار السياسي أولاً وإلى بناء دولة المؤسسات الحقيقية الفاعلة التي تنهض بالشعب اليمني في كل مناحي الحياة، وبناء الدولة العادلة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص.

اعتبره مراقبون نموذجا للتكتلات الحزبية

«اللقاء المشترك» يهدد بعضه بانفراط العقد

حذر مراقبون من أن تجربة تكتل اللقاء المشترك التي شُهد له بالتميز في ساحة التجارب العربية وأثارت الإعجاب لكونها جمعت اتجاهات متباينة يمينية ويسارية ووسط ليبرالية وراديكالية و دينية، يمكن أن تنتهي إلى مآلات غير محمودة عنوانها الفشل والتفكك حال استمرار منطق الهيمنة والتحكم بمساره من قبل أحد أطرافه على حساب الآخرين.

وأشارت تحليلات سياسية إلى أن هناك حالة من الاحتقان لدى غالبية الأحزاب ضد حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يعتبر الأكبر عتادا وعدة هو ما ولد حسب التحليلات إلى بروز نوع من الرفض المكتوم بدأ يتمثل في صيغة خلافات، واتجاه بعض الأحزاب إلى تكوين تحالفات خارج إطار المشترك ظهرت الأسابيع الماضية.

خلال ثورة الشباب من أجل التغيير العام الماضي وحتى الآن تجسدت مثيرات الخلاف في السلوك الانفرادي الذي رصده المراقبون للتجمع أكان خلال الفعل الثوري أو العمل التفاوضي في إطار عملية التسوية.. ما أطلق أصواتاً ناقدة معترضة من داخل التكتل لهذه السياسة، اصدر إثره المجلس الأعلى للمشترك بيانا شديد اللهجة عبر فيه عن أسفه لما بدر من بعض قيادات أحزابه من تصريحات.. يستغلها البعض حسب البيان «للنيل من المشترك وتشويه صورته ومواقفه الوطنية».. مشيرا إلى أن المشترك «قادر على ردم كل الفجوات وبقاء دوره الوطني كحامل للمشروع الحضاري وبناء دولته المدنية الحديثة».

تهديد

القيادي الاشتراكي أنيس حسن يحيى كان قد حذر بوصف واضح من أن سياسة تجمع الإصلاح مع شركائه والمتسمة بالإقصاء والتهميش قد تؤدي إلى انفراط عقد أحزاب اللقاء المشترك.. وقال «أعيب على التجمع اليمني للإصلاح وهو الفصيل الإسلامي الأكبر والأكثر تأثيرا وفاعلية في الحياة السياسية.. أعيب عليه اندفاعه كثيرا في تهميش الآخرين من مكونات اللقاء المشترك.. وقيادة التجمع اليمني للإصلاح معنية قبل فوات الأوان بمعالجة هذا العيب الخطير الذي يهدد وجود اللقاء المشترك وقد يتسبب في انفراطه».

وانتقد أنيس يحيى تماهي الإصلاح مع القبيلة وقال «إن قسما منها استحوذ على ثورة ٢٦ سبتمبر، ومع اندلاع الثورة الشبابية بسط قسم من القبيلة نفوذه عليها»، وهو ما اعتبره محللون اتهاما ضمنيا لحزب الإصلاح بسرقة ثورة الشباب وزادوا على ذلك أن هذه التنويعة القبلية والعسكرية داخل التجمع لا تحفز على التفاؤل بتخلق دولة مدنية حديثة.

تخوين وإقصاء

حسن زيد أمين عام حزب الحق علق على ما تعرضت له مسيرة الحياة من قبل من أسموها اللجنة الأمنية التابعة للإصلاح بالقول «كنا نتوقع ما هو أسوأ لأن بعض نظر وينظر إلى الثورة باعتبارها انقلابا على شخص الرئيس وأولاده وشعر بخطر اتساع المد الثوري ويريد أن يقمعه ويحد من عدد الشركاء تمهيدا للانفراد بالسلطة».. وقال «مع إننا أحد المكونات الموقعة على الوثيقة والآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وتحملنا في سبيل ذلك النقد الذي وصل حد التخوين الآن يتم ممارسة الإقصاء الذي التزمنا كمشترك بعدم ممارسته في حق المؤتمر الشعبي العام في حقنا نحن شركاء النضال منذ ما قبل إعلان المشترك».

وأثر ذلك نجحت جماعة الحوثي في عقد اتفاقا مع أحزاب الحق، واتحاد القوى الشعبية، وحزب البعث.. ما اعتبره البعض مترجما لرغبة أحزاب من المشترك في التهيؤ لشكل جديد من التحالف تمارس فيه دورها بندية، وأحيانا ليكون بمثابة ملاذ وضغط يحفظ لمثل هذه الأحزاب شيئاً من القوة والاتزان.

التعايش والقبول

ترى دراسة أن تحالف اللقاء المشترك بني منذ البداية «على أسس سياسية مرنة ، كعملية طبيعية بين قوى مختلفة من حيث منطلقاتها ومنظوماتها الفكرية ، ومتنوعة في توجهاتها ورؤاها السياسية ، إلا أنها استطاعت تقدير المصالح المشتركة القائمة فيما بينها بواقعية، محكومة بتقاليد الحوار والتعايش والقبول بالآخر، وهو ما مكنها من الصياغة المشتركة لمشروعها للإصلاح السياسي والوطني الشامل كمشروع مرن ، قابل للتطوير والإثراء، واستيعاب المتغيرات المتجددة في الواقع، الناجمة عن تنامي الاحتياجات المطلبية للناس»

لدورتين انتخابيتين

وباستثناء أي احتقانات محتملة يمكن أن تمثل بداية غير مرغوب فيها لتفكك هذا الكيان فإن تحليلات ومراقبين اسندوا إمكانية حدوث ذلك عند بلوغ السلطة أو الاقتراب منها مع إسدال الستار على أحداث ثورة الشباب، وبالتالي عودة الحزب الإسلامي الأقوى إلى خطه الديني الطبيعي.. إلا أن محمد قحطان عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح أكد استمرار الإصلاح في التحالف مع باقي أطياف المعارضة يساريين وقوميين لدورتين انتخابيتين على الأقل.

تأسيس

تأسس تكتل اللقاء المشترك في فبراير ٢٠٠٣م بعد انضمام التجمع اليمني للإصلاح إلى ما كان يسمى «مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة» الذي كان يضم الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي، حزب الحق، واتحاد القوى الشعبية.. وقد اعتبر التكتل واحداً من ميزات الحياة السياسية اليمنية.. صمد أمام كثير من التحديات كان أبرزها حادثة اغتيال جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي والتي أُتهم فيها حزب الإصلاح.

اعتذار ثانٍ عن المشاركة

البعث القومي: تشكيلة لجان الانتخابات تكرس هيمنة أحزاب الأزمة

● أكد حزب البعث العربي الاشتراكي أن اعتذاره عن المشاركة في لجان الانتخابات الرئاسية المبكرة ليس موقفا من التحالف الوطني الديمقراطي أو من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.. مشيراً إلى أن التقاسم الحزبي الحاصل أكان في الإدارة التنفيذية «الوزارة» أو اللجان الانتخابية مسألة لا تتوافق مع متطلبات تجاوز خلافات الأمس «للوصول بأمان وبقناعة الجميع للانتخابات الرئاسية المبكرة».. وقال عبدالواحد هواش نائب أمين سر قيادة القطر «كنا نتوقع من اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء –المشكلة أصلا من القضاة المشهود لهم– أن تضطلع بكامل مهامها واختصاصاتها المنصوص عليها في القانون وأن تراعي هذا الظرف الاستثنائي المشحون وتتولى هي تشكيل اللجان من عناصر مستقلة وغير حزبية ومن أي قطاع كان».. وأكد هواش بأن «تقاسم اللجان حزبيا –وعلى هذا الشكل الذي يعطي نصيب الأسد لأحزاب الأزمة ومراكز القوى مع وجود الرقابة الوطنية والعربية والدولية– لا يمثل فقط تكريسا لهيمنة أحزاب مراكز القوى لمرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية وإلى ما لا نهاية فحسب، وإنما يشكل خرقا للقواعد الديمقراطية المؤملة وثغرة صراعية في هذا الظرف الاستثنائي».

يذكر أن حزب البعث القومي كان قد اعتذر أيضا عن تسلم وزارة السياحة في حكومة الوفاق الوطني برئاسة باسندوة والتي رُشح لها الدكتور قاسم سلام أمين سر قطر اليمن للحزب.

حزب «رأي»

إحلال منتظر للشباب في الأطر القيادية

قرر حزب «رأي» الإحلال الكامل للشباب في كل أطر وهيئات الحزب القيادية على كل مستوياتها، وتحول القيادة الحالية إلى (هيئة استشارية عليا) للقيادة الشابة، ليس لها صلاحيات في اتخا[illegible] صلاحيات تنفيذية.. وبحسب ر[illegible] لتمكين الشباب صادرة عن الحزب فإن ذلك يأتي باعتباره استجابة للتغييرات الإصلاحية التي ينادي بها الشباب في المنطقة العربية.

وذكرت الرؤية أن تنفيذ ذلك سيتم بعد تخطي الشباب برنامجا تأهيليا ذا شقين نظري وتطبيقي وفقا لخطة زمنية ومراحل تنفذ تتضمن في مستواها الثالث «انا[illegible] قيادة جديدة للحزب لا يُرشح فيها [illegible]حد من القيادات الحالية إلا من صعد إلى الهيئة المركزية لأول مرة في المؤتمر التاسع، عام٢٠٠٩ م، ومن صعد إلى اللجنة التنفيذية لأول مرة بعد نفس المؤتمر».

على قلب وطن واحد

وديع العبسي

اعتماد الديمقراطية كمبدأ ناظم للحياة السياسية لا يعكسه فقط التعددية الحزبية، وإنما أيضا سلوك الأحزاب ومختلف المكونات التنظيمية أكان في إطارها الداخلي أو تفاعلا مع ما يجري في محيطها الخارجي.

واعتمالات مشهدنا الحزبي لا شك كثيرة تستدعي إخضاع التجربة للتقييم من خلال تحليل المضامين والخلاص إلى مقاربة موضوعية تضمن لها ممارسة متزنة ورشيدة بعيدا عن التشنج وتصفية الحسابات.

في واقع الممارسة للأسف الشديد نلمس استكانة الفعل الحزبي عند حد الشعور بأن ثمة مصالح ما تلوح في الأفق أو ذات الشعور بأن مصالح للحزب تتعرض للمساس مع غياب –بالتزامن– لفعل يعكس أية رؤية إستراتيجية لعمل وطموح، ولذلك قلما تجد تمايزا في البرامج، وقلما تجد اتصالا مع الشارع خارج زمن الاستحقاقات الديمقراطية.. قوالب جاهزة، وثقافة ممارسة ناجزة لا تبتدع ولا تحاول.

لا يزال الطابع النخبوي والتقليدي للقيادات المركزية.. طابع الأسرية، والأبوية سمة أحزابنا وعُدّ ذلك واحدة من عراقيل تأصيل العمل الديمقراطي داخل هذه الأحزاب، وصار من البديهي الخلاص منها إلى القناعة بأنه يغيب لدى الحزب منها حتى الحرص على تعزيز مكانته ليس فقط على صعيد الشارع وإنما حتى مع قواعد الحزب نفسه.

الالتزام الحزبي واحدة أخرى من الغائبات –أو تكاد– في سياق نشاط الأحزاب أكان لجهة الالتزام بما تشيعه من شعارات، أو تلتزم به في إطار علاقاتها مع المكونات السياسية الأخرى.

دعونا لا نسهب في هذه الاستهلالية في مواطن الإهتراء الذي تعاني منه تجربتنا الحزبية وعملنا الحزبي لنقف مع العديد منها تباعا ضمن هذه المساحة آملين التفاعل معها بشكل موضوعي نقف فيه جميعا على قلب وطن واحد، بلا أحكام استباقية طالما جعلناها قاعدة تأملنا وتحليلنا لما يطرحه هذا، أو يبادر بفعله ذاك فكانت النتيجة دائما تنافر واحتدام.

walabsi1@gmail.com